

اولا الواجب على المكلف هو النظر عند البعض وعند اكثر  
مؤلفين فيهم يتبعه حكمي الشهادة او غيرهم كما ذكره  
صاحب كتاب بيان ايمان عند تقسيم الايمان الى تقليدي  
والعقلاني والاستدلال مع التقليد ثم على القول  
بالتحريم لهم يتبع حكمي الشهادة فابن مفرقة الله بين  
على التقليد ان يحصل ذلك بنفسه لنفسه بالبحث  
وتحري الادلة بل يكفيه ان يصدق بآبائه ويتصدق بما  
وذلك يحصل بحمد التقليد والتمساع من غير هاتين  
تمزها هلهة اي من علم سني صالحة كما قاله القزالي  
رحمه الله تعالى والكاتب في انوار التوحيد والفتاوى  
والملاحة الفارسي شارح الفقه الاكبر وغيرهم منا  
قال المحقق ابن زهر بن علي المساية فالقول بالصدق  
سماحة او تقليدا لا يندفع في نفيك عقيدة تحريك  
الادلة فان النتيجة صلي الله عليه وسلم لم يتطاول  
في مخاطبته اياهم اكثر من الضديق ولم يفرق بين ان  
يكون ذلك بعد ابي اعتقاد تقليدي او يقين طائفي  
انبي ويقر به ما قاله الشارح الفتاوى على  
الفقه الاكبر ولا يشترط اجادة الحضور بتقدير الادلة  
بل يشترط التصديق فقط ثم الاقرار ان يكون  
فاشترط الاستدلال فانه الدليل والبرهان في علم  
للاجماع وقد علم في الاموال والاجماع بمنزلة الضر  
فلا يطل ولا يتقص وجه ما يمكن علم الاستدلال  
يجوز معه التأكيد فلا يهدى اليقين كما قاده

المدارك

المدارك عنده تفسر قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه  
السلام وتارة في حق النبي صلى الله عليه وآله فهدى الله  
الالاخذ بالبحر ويؤمن غير دليل من الغير ثم وجد  
ان استناده لا يمتنع الشك فلا يهدى للمؤمن حتى قال ان  
فهم يتبع حكمي الشهادة بعد التصديق والاعتقاد الجازم  
خرج وتطير ايمانه من التقليد الى التصديق كما يهدى عليه  
الملاحة الفارسي وقد قال المحقق ابن السكيت في الالة  
على عمود الرسالة اكثر من الناس يقولون على غلط  
يعتقدونه ان الايمان المنفصل لا يصح والحال انه يصح عند  
جمهور العلماء فان التقليد لعظم مشرك بنو الاعتقاد  
الجازم المقابلي لثني وبين قول قول الغير بغير حجة  
سواء كان مع الجور او لا يخفى على الجاهل ان لا يجب  
الاجمان به من الوجدانية وبخبرها بل يكفي في نحو  
اعتقاد عموم الرسالة الى النبي صلى الله عليه وآله  
لم يرد دليل على ايجاب اليقين في انفاله عن السلب  
انتهى **باب** في انبثاق الرسالة قال الشيخ احمد  
الذي الحنفية في الارشاد لما ثبت ان للمسلم صانعا قديما  
عالم حكما فن حكمة ان لا يطل عين عن الامر  
والنواحي لانه لو علم لا يكون له عليهم حجة وطولقته  
اي وانما المصطلم ليصير عليهم حجة يوم القيمة ثم الامر  
والنبي انما يكون بالخطاب في المشاهدة ولا يهدى الى  
الطيار بالمشاهدة اجماع الاستدلال لان الاستدلال  
الغاية قبل ان يكون باقية ولكون نفي خطاب اليقين

المدارك عنده تفسر قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام وتارة في حق النبي صلى الله عليه وآله فهدى الله الالاخذ بالبحر ويؤمن غير دليل من الغير ثم وجد ان استناده لا يمتنع الشك فلا يهدى للمؤمن حتى قال ان فهم يتبع حكمي الشهادة بعد التصديق والاعتقاد الجازم خرج وتطير ايمانه من التقليد الى التصديق كما يهدى عليه الملاحة الفارسي وقد قال المحقق ابن السكيت في الالة على عمود الرسالة اكثر من الناس يقولون على غلط يعتقدونه ان الايمان المنفصل لا يصح والحال انه يصح عند جمهور العلماء فان التقليد لعظم مشرك بنو الاعتقاد الجازم المقابلي لثني وبين قول قول الغير بغير حجة سواء كان مع الجور او لا يخفى على الجاهل ان لا يجب الاجمان به من الوجدانية وبخبرها بل يكفي في نحو اعتقاد عموم الرسالة الى النبي صلى الله عليه وآله لم يرد دليل على ايجاب اليقين في انفاله عن السلب انتهى باب في انبثاق الرسالة قال الشيخ احمد الذي الحنفية في الارشاد لما ثبت ان للمسلم صانعا قديما عالم حكما فن حكمة ان لا يطل عين عن الامر والنواحي لانه لو علم لا يكون له عليهم حجة وطولقته اي وانما المصطلم ليصير عليهم حجة يوم القيمة ثم الامر والنبي انما يكون بالخطاب في المشاهدة ولا يهدى الى الطيار بالمشاهدة اجماع الاستدلال لان الاستدلال الغاية قبل ان يكون باقية ولكون نفي خطاب اليقين